

خسائر الحرب الموهولة: القدرة الشرائية انخفضت 90%

تقانة أو تكنولوجيا أميركية متطورة، في حال ارتباطها بعلاقات تجارية مع الحكومة السورية. فانت العقوبات الأوروبية لتوقف تصدير 150 ألف برميل يومياً كانت تنجته إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعادل قرابة 5 مليارات دولار سنوياً، ونحو 35% من إجمالي الصادرات. كذلك تراجعت الطاقة التكريرية للمصافي البترولية (حمص وبنانياس) بنسبة 50% من إجمالي التكرير العادي. واقتصر إنتاج المصفاة على تكرير النفط الذي يستجر من إيران، إضافة إلى إنتاج محلي بحدود 10 آلاف برميل يومياً. فيما استمر تكرير النفط في المناطق التي يسيطر عليها المسلحون بإنتاج وسطي يقارب 40 ألف برميل يومياً، بطرق بدائية لا تخضع للضوابط والمعايير العلمية، ما سبب أضراراً بيئية جمة. وقد دفعت العقوبات الاقتصادية الحكومة إلى الاعتماد على الشركات الخاصة وتحرير أسعار قطاع الطاقة، ما أدى إلى رفع أسعار المشتقات النفطية بصورة متكررة لتوفير موارد مالية حكومية.

انهيار الزراعة

توضح الدراسة التي أعدها الدكتور علي، معتمداً على إحصائيات «المركز السوري لبحوث السياسات» أن خسائر الاقتصاد نتيجة الحرب والعقوبات بلغت 3368 مليار ليرة سورية. وما كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لتتخفص إلى 5%، بعدما شكلت خمسة أضعاف هذا الناتج قبل الحرب، لولا العقوبات التي أدت إلى فقدان مستلزمات الإنتاج والمعدات الزراعية. وانصرفت الحكومة إلى محاولة راب العجز في إنتاج المحاصيل الزراعية، بعد خروج مساحات زراعية واسعة عن الخدمة، وصارت مسرحاً للعمليات القتالية. ولجأت إلى توفير القسم الأكبر من المحاصيل الأساسية كالمح والذرة من إيران، بمساعدة الخط الائتماني الذي فتحتته طهرات مع دمشق، إضافة إلى توفير قسم آخر من روسيا.

منذ انطلاق الحرب، غادرت 14 شركة نفطية الأراضي السورية، كانت تنتج نحو 100 ألف برميل يومياً، إلى جانب 7 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما رفع الخسائر المالية المباشرة إلى 27 مليار دولار في عام 2015. وبدت

الخسائر النفطية

غادرت 14 شركة نفطية الأراضي السورية منذ انطلاق الحرب

الحكومة السورية مضطرة للاستجابة إلى شروط شركات نفطية بديلة رفعت سقف الابتزاز والمساومة، وبكفاءة أقل بكثير من سابقتها. ومن اللافت أن أثر العقوبات الأميركية المباشر في قطاع النفط ومشتقاته محدود، بفضل الاعتماد على الشركات الأوروبية، غير أن أثرها اتضح عندما لجأت الولايات المتحدة إلى معاقبة الشركات الأوروبية وغيرها، التي تعتمد على

المهمة التي كانت تربط سوريا مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وتوضح دراسة لـ «الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان» أعدها الدكتور مدين علي، حول «الإجراءات القسرية الأحادية الجانب وأثرها على الأسرة السورية» أن التجارة السورية اعتمدت كثيراً على العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، بنسبة تصل إلى 45% إلى 55% من مجمل التبادل التجاري. ويمكن تخيل أثر العقوبات في الميزان التجاري السوري في ضوء المقاطعة والعقوبات الأوروبية. وبفعل تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، أصبحت نسبة البطالة الظاهرة 60%، فيما وصلت البطالة المقنعة إلى 70%. وتراجعت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من 0,7 مليار دولار عام 2011 إلى 0,1 مليار دولار عام 2015، ما اضطر الحكومة إلى زيادة مخصصات الدعم والرعاية الاجتماعية، على حساب الإنفاق العام الاستثماري المتراجع. وأسهمت العقوبات في تنشيط اقتصاد الظل الذي سبب بيئة الأعمال، فدخلت إليها الآيات الفساد وأصبحت بيئة طاردة للاستثمار ورؤوس الأعمال. كذلك دفعت العقوبات الحكومة إلى اللجوء إلى السماسرة والوكلاء وتجار السوق السوداء.

دفعت العقوبات الحكومة نحو اللجوء إلى السماسرة وتجار السوق السوداء (الرشيف - اف ب)



يظهر تأثير العقوبات الغربية الظالمة على الشعب السوري في مختلف القطاعات، عبر أرقام تفضح الغايات الحقيقية لتلك العقوبات، خسارة أسواق الاتحاد الأوروبي دفعت الحكومة إلى ابتداء حلول مؤقتة ومتواضعة، لتوفير بدائل أقل كفاءة وربحاً

دمشق - مرجع ناشئ

تظهر فروق الأسعار جلية لمن غاب عن البلاد لسنوات، حين يدخل إلى أحد مخازن بيع السلع الأساسية في إحدى المدن السورية. الأسعار التي ارتفعت بمقدار 1100% تنشي بالتردي المخيف الذي أصاب معيشة السوريين، فيما بلغت نسبة من تجاوز خط الفقر بينهم 80% وفق تقديرات الأمم المتحدة لعام 2016، مقارنة بنحو 12,2% قبل الحرب. وأضحى غياب البضائع المستوردة والأدوية أو تضاعف أسعارها وفق أهميتها في حياة السوريين، حديث الشارع، في بلد يشهد حرباً عنيفة طاولت البشر والحجر والاقتصاد.

القدرة الشرائية انخفضت بنسبة 90% مقارنة بما قبل الحرب، في ظل عقوبات قاسية، يمكن أن تلحق أضرارها على كافة القطاعات. حزمة العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة على سوريا في 10 شباط 2011، تضمنت توقيف جميع المعاملات المصرفية وحظر توريد الأسلحة، إضافة إلى وقف استيراد النفط والغاز وتجميد أصول حسابات الحكومة السورية في الخارج. واستتبعت بمقاطعة من جانب الدول العربية وتركيا، ثم من عقوبات أوروبية كانت الأصعب بفعل العلاقة الاقتصادية

«التحالف» يفصل مجدداً بين أنقرة والأكراد

بالتوازي مع استمرار الاشتباكات التي تشهدها عدة نقاط على الحدود السورية التركية بين الجيش التركي و«وحدات حماية الشعب» الكردية، انتشرت قوات ومدركات أميركية مع عدد من عناصر «الوحدات» في عدد من المواقع المحاذية للشريط الحدودي، في سيناريو يشبه ما جرى في شمال مدينة منبج. الانتشار الأميركي الذي أريد له أن يظهر في وسائل الإعلام، يبدو كمحاولة من قوات «التحالف الدولي» لتخفيف التوتر السائد بين حليفه المتناحرين، بعد مطالبة الأكراد بالتحرك وحمايتهم في الوقت الذي يخوضون فيه معارك في الطبقة وريف الرقة.

وشهد أمس تجديداً للاشتباكات عبر الحدود، وأعلنت هيئة رئاسة الأركان التركية مقتل 18 عنصراً تابعين لـ «حزب الاتحاد الديمقراطي» السوري الكردي، في قصف مدفعي على موقعه في شمال سوريا. وقالت رئاسة الأركان إن القصف جاء رداً على صاروخ استهدف مركزاً حدودياً في بلدة جيلان بينار في ولاية شانلي أوفرا، جنوب شرق البلاد. ولفت إلى أن ولايات هاتاي وماردين وسانلي أوفرا تعرضت لهجمات بقذائف الهاون من مناطق سيطرة «حزب الاتحاد الديمقراطي».

وبالتوازي، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى توسيع نطاق مكافحة الإرهاب، وعدم الاكتفاء بالتركيز على «داعش». وأكد أن بلاده «لن تسمح أبداً بإنشاء دولة في الشمال السوري». وأضاف أنه سيسعى إلى إقناع ترامب، خلال لقائهما الشهر المقبل، بأنه يجب الاستعانة بقوات تدعمها أنقرة لاستعادة مدينة الرقة السورية من «داعش».

تقرير

الاستخبارات الإسرائيلية: الوجود الإيراني في سوريا أكثر ما يشغلنا

محمد بدير

دعا وزير الاستخبارات الإسرائيلي يعقوب كاتس واشنطن إلى ضرورة مواجهة الوجود الإيراني الدائم في سوريا في أي تسوية لإنهاء الحرب السورية، فيما حذر ضابط رفيع في شعبة الاستخبارات التابعة لجيش العدو من هذا الوجود، مشيراً إلى أنه أكثر ما يشغل الاستخبارات الإسرائيلية.

وذكرت تقارير إعلامية عبرية أن كاتس دعا، خلال زيارة يقوم بها إلى الولايات المتحدة، إلى الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان على خلفية الحرب في سوريا والاستقرار الإيراني داخلها. ويحث كاتس في لقاء أجراه مع مسؤولين في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي «قضايا تتصل بالتآمر الإيراني في الشرق الأوسط»، في سياق العمل على إيجاد تفاهم مشترك بين تل أبيب وواشنطن حولها. وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، أكد الوزير الإسرائيلي ضرورة مواجهة الوجود الإيراني الدائم في سوريا في أي تسوية لإنهاء الحرب السورية، مشيراً إلى أن «من شأن هذا الوجود أن يلزم إسرائيل بتعزيز قواعدها وقواتها في الجولان والجليل بشكل يرتب عبئاً اقتصادياً واجتماعياً عليها، حتى من دون إطلاق صاروخ واحد باتجاهها». وأشار إلى أن على الولايات المتحدة العمل مع دول المنطقة من أجل منع إيران من إيجاد تواصل جغرافي بري بين العراق وكل من سوريا ولبنان». كذلك دعا إلى فرض عقوبات «شاملة» على كل من إيران وحزب الله «لكي نمتنع عن وضع تكون إسرائيل فيه مضطرة إلى الرد بقوة ضد الدولة اللبنانية، رداً على قصف حزب الله مدنيين وبنى تحتية داخل إسرائيل».

من جهة أخرى، نشرت صحيفة «معاريف» أمس مقابلة مطولة مع مسؤول الساحة الشمالية الشرقية في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تمحورت حول الوضع في الساحة السورية. وقال الضابط الذي عوّفت عنه

الله وقدراته، إن هذا المزج خطير على المنطقة. إن أي شيء يساعدهم في نقل أسلحة وذخائر إلى هنا بصورة ناجعة وأمنة، يجب أن يقلقنا».

ورأى أن الجهود التي يبذلها الإيرانيون في سوريا تتيح لهم المناورة على أشياء لم يعرفوها في السابق، «فالقنات هنا يحصل في إطار انتلافي، مع حزب الله والجيش السوري وبالتنسيق مع الروس، وهذا يعني تفعيل أطر عمل مركبة. وبالنسبة إلى الإيرانيين هذا تدريب ممتاز، رغم أنه بثمن باهظ». ورأى أن القدرات الإيرانية على هذه الصعيد في طور التحسن «ولا تعيننا القدرات التقليدية الإيرانية، إذ إننا لا نقدر أن ندبابات إيرانية ستأتي إلى هنا. ما يجب أن يقلقنا أكثر هو قدرات حزب الله. ولا يستطيع أحد أن يقول إن حزب الله هو نمر من ورق. إنهم (الحزب) يبذلون جهداً كبيراً في سوريا، وقد اكتسبوا قدرات ومعارف، بما في ذلك القتال المدمج مع قوات القدس الإيرانية والجيش السوري. في المستقبل، سيتمكنون أن يصرفوا هذه الفائدة في المواجهة معنا. اليوم، حزب الله قريب من تصنيفه كجيش، بما يشمل القدرة على الدمج بين الاستخبارات والنار وتنفيذ عمليات لم يتعرفوا عليها في الماضي».

وأشار العقيد «ألف» إلى أن إسرائيل تدرس قدرات حزب الله من خلال ما يحصل في سوريا، «علينا أن نلظر عامين أو أربعة أعوام إلى الأمام من أجل أن ندرس على المستوى التكتيكي معركة حلب كي نستطيع القول أي قدرات سيحلب حزب الله معه إلى لبنان بعد هذه الحرب». وحول معركة حلب قال إنه «من الناحية التكتيكية، كان هذا الحدث مثيراً للاهتمام. كانت فيه عناصر من الخداع، وفي مرحلة معينة نفذوا التفافاً عميقاً وهاجموا من الطرف الثاني، ثم قطعوا الجزء الشرقي من حلب وحاصروا الأحياء وعملوا مقابلها بطريقة حرب المدن، وهكذا نجحوا في احتلال المدينة خلال أقل من شهر». وحول العبر التي ينبغي للجيش الإسرائيلي أن يستخلصها من هذه المعركة، قال الضابط الإسرائيلي «علينا أن نتابع ذلك وندرسه، لأن هناك احتمالاً بأن نواجه هذه القدرات في المستقبل».

الصحيفة بالعقيد «ألف» إن «التهديد الإيراني هو أكثر ما يشغلنا اليوم في الشأن السوري، فعندما يكون لديك عشرة آلاف مقاتل شيعي يمكن تحريكهم بأمر بسيط من مكان إلى آخر، فإن من الممكن أن تجدهم في الجولان إذا اقتضت الحاجة ذلك... الإيرانيون يريدون حضوراً عسكرياً وقواعد تسمح لهم بمواصلة تعزيز قوة حزب الله». وأضاف «يجب أن نفهم أن من الصعب جداً مواصلة تعزيز قوة حزب الله من دون حرية حركة وتنقل داخل سوريا. تقريباً كل ما ينتقل بين إيران ولبنان يمر عبر سوريا، ولذلك يوجد جهد إيراني كبير لتعزيز كل هذه القوات، بعضها معداً للانتشار قبالتنا، وبعضها لانتشار أوسع. إنهم يساعدون السوريين في ترميم قدرات الإنتاج العسكري الخاصة بهم، ويحاولون إنشاء قدرات إنتاج كهذه في لبنان».

ورأى العقيد «ألف» الذي تضم ساحته كلاً من إيران والعراق وسوريا ولبنان أن إيران تتكلف مليارات الدولارات في دعم سوريا «ويشمل هذا خط اعتماد نفطي بحجم كبير، وكذلك مسلحين، وتجهيزات، وذخيرة ومال. نحن نتحدث عن عشرات آلاف الأطنان من الوسائل القتالية والتجهيزات التي تنقلها إيران سنوياً إلى سوريا وحزب الله. ويريد الإيرانيون تأسيس مقابل لهذا الاستثمار، ولذلك هم يتطلعون إلى بناء ميناء بحري على سواحل المتوسط، كذلك فإنهم يؤسسون لتملكات عقارية وأخرى لها علاقة بالتعدين».

ورداً على سؤال حول ما إذا كان الميناء قيد التطوير، أم أنه لا يزال مجرد طموح، أجاب العقيد ألف «إنهم يريدون ميناءً، لكن الأمر لا يزال في طور التخطيط. وهم لا يريدون ميناءً فقط من أجل إسرائيل، لكن ميناءً كهذا يجب أن يشغلنا كثيراً، لأن ذلك يعني أن باستطاعتهم المجيء إلى هنا بسفن محملة بالأسلحة والذخائر. وهذا سوف يساعدهم في التغلب على التحديات التي يواجهونها في نقل السلاح إلى هذه الساحة». واستطرد شارحاً «بشكل عام، إن المزج بين الصناعة العسكرية الإيرانية المتطورة جداً وقوة القدس في الحرس الثوري الموجودة في سوريا والجهود الرامية إلى تعزيز قوة حزب